العنوان:	علم اجتماع أم علم اجتماع عربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	شبكة، حسين
المجلد/العدد:	ع 61
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	مارس / شعبان
الصفحات:	147 - 165
رقم MD:	80230
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العادات والتقاليد، العالم العربي، علم الاجتماع، الثقافة العربية، الحضارة العربية، المجتمع العربي، القيم الأخلاقية، العلوم الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية، المشاكل الاجتماعية، السلوك، الشخصية، الهوية، العلاقات الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80230

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

شبكة، حسين. (1990). علم اجتماع أم علم اجتماع عربي.شؤون عربية، ع 61، 147 - 165. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/80230

إسلوب MLA

شبكة، حسين. "علم اجتماع أم علم اجتماع عربي."شؤون عربيةع 61 (1990): 147 - 165. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/80230

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

علم اجتماع أم علم اجتماع عربي

د. حسين شبكه
قسم الاجتماع ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ــ العين

مقدمة

يلاحظ المتتبع لكتابات علم الاجتماع وتيارات الفكر الثقافي في الوطن العربي في الآونة الأخيرة ــ وخصوصا منذ منتصف السبعينات ــ بروز قضية هامة على ساحة المناقشة والحوار . تلك القضية هي قضية الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي . فقد بدأت تتجه اهتمامات الباحثين العرب منذ العقد الماضي ، وبشكل متزايد ، نحو موضوع إعادة تقييم أوضاع علم الاجتماع ومنجزاته في الوطن العربي . ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع ، أنه شكل المحور الرئيسي ، أو المحور الوحيد في بعض الأحوال ، لعدة ندوات ومؤتمرات عقدت في مختلف أنحاء الوطن العربي لتدارس ومناقشة جوانبه المختلفة[1] ، بدءا من طبيعة علم الاجتماع بصفة عامة ، ودوره في المجتمع ، وهل هناك علم اجتماع عربي أم لا ، أو هل ينبغي أن يكون هناك علم اجتماعي عربي أم لا . وفي حالة ما إذا جاء الرد على تلك التساؤلات بالإيجاب ــ أي بضرورة إنشاء علم اجتماع عربي ــ فما هي المبررات لقيامه ، وما الأهداف التي يتحتم عليه أن يسعى إلى تحقيقها ، وما هي مقوماته ، وخصائصه ، وسماته المميزة ، ومنهجهُ العلمي . وما هو موقفه من الإيديولوجيات المختلفة ، ومن النظريات السوسيولوجية الغربية ، والتراث العربي والإسلامي .

وتمثل دراستنا الحالية محاولة للإسهام في ذلك الحوار الدائر حول أنسب السبل لتطوير وتحديث العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، وتحديد أهدافها المستقبلية وملامح الطريق الأمثل لتحقيق تلك الأهداف ، من خلال مناقشة بعض المتغيرات التي ترتبط ارتباطا مباشرا باتجاهي الدولية والمحلية ، ومن منظور يحاول الربط بين الاعتبارات التاريخية والابستيمولوجية المتصلة بهذين الاتجاهين في علم الاجتماع من جهة ، وبين معطيات النسق القيمي ، والثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية من جهة أخرى .

أولاً ــ توضيح المفاهيم

يستعمل مصطلح الدولية في بحثنا الحالي للإشارة إلى وجهة النظر التي ترى أنه يتعين على علم الاجتماع أن يسعى إلى تخطي الحواجز القومية ، وإلى تطوير أطر مرجعية عالمية تصلح لدراسة الأوضاع الاجتماعية عبر القومية[2]، وإلى «تنمية مجموعة متراكمة من المعرفة السوسيولوجية المقننة بغض النظر عن الحدود القومية

(1) من أمثلة الندوات والمؤتمرات التي نشير إليها هنا : « نحو علم اجتماع عربي » . تونس ، 1985 . « علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي » . الكويت ، 1984 . « التراث وتحديات العصر في الوطن العربي : الأصالة والمعاصرة » . القاهرة ، 1984 . « إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي » القاهرة ، 1983 . « نحو علم اجتماع عربي . ابو ظبي ، 1983 .

(2) Edward A. Tiryakian. **«Sociology's Great Leap Forward : The Challenge Of Internationalisation»**, International Sociology. Vol. 1 No. 2, June 1987, p 155.

والثقافية»[3]. ويرى مؤيدو ذلك الاتجاه أن علم الاجتماع ــ شأنه أي علم آخر ــ بإمكانه التوصل إلى وضع نظريات ، ونماذج ، وأطر معممة بالدرجة التي تمكن الباحث من إتخاذها كمدخل لدراسة وتفهم السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية في شتى المجتمعات على الرغم من الاختلافات الجذرية في طبيعة نظمها الاجتماعية وخلفيتها الثقافية . فالهدف النهائي الذي يصبو إلى تحقيقه أي علم من العلوم هو تحقيق الفهم الكامل لمجموعة معينة من الظواهر المتواجدة حولنا في الكون ، تعارف العلماء على إدراجها ضمن دائرة إختصاص ذلك العلم . وعلم الاجتماع من هذا المنظور علم يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية ، وبحث ووصف أنماط السلوك البشري بغرض اكتشاف القواعد التي تنظمها . أي أن الهدف النهائي الذي يصبو علم الاجتماع الوصول إليه هو تحقيق الفهم الكامل لطبيعة المجتمع ، أي مجتمع . هذا لا يعني ــ بطبيعة الحال ــ إنكار أو إغفال أو تجاهل الفوارق البنائية أو الثقافية المتعددة التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض ، وتكسبها هويتها الفريدة . بل تعكس وجهة النظر هذه الاعتقاد بوجود أسس موحدة تنظم السلوك الإنساني بصفة عامة ، وتقوم على مسلمة ترى أن اكتشاف تلك الأسس هو أمر من الممكن تحقيقه . ترتبط تلك القناعة بقضية أخرى لا تقل تعقيدا ، أو إثارة للجدل من موضوع بحثنا هذا ، وهي قضية تعاود الظهور على ساحة النقاش بين حين وآخر ، وبصفة مستمرة منذ نشأة علم الاجتماع . تلك القضية هي قضية النقاش حول طبيعة علم الاجتماع ، وعما إذا كان هو علما أو فنا . فالاعتقاد بإمكانية التوصل إلى إكتشاف أسس تنظيم السلوك الإنساني ، أو المبادئ العامة والقوانين الكلية التي تحكمه هو موقف يتسق منطقيا مع وجهة النظر التي ترى أن علم الاجتماع هو علم وليس فنا ، وهو بذلك لا يختلف عن العلوم الطبيعية التي سبقته في الظهور على ساحة البحث والدراسة ، وتمكّن علماؤها وباحثوها ــ نتيجة لذلك السبق الذي حققته علومهم ــ من اكتشاف بعض القوانين التي تنظم الظواهر التي عني بدراستها كل علم من تلك العلوم . والإيمان بوجود تلك القوانين الكلية التي تفسر مجرى التاريخ الإنساني والتطور الاجتماعي ليس بأطروحة جديدة ، فهو من المسلمات التي افترض صحتها بعض الفلاسفة ، والمؤرخين ، والباحثين الاجتماعيين خلال مراحل مختلفة من تطور علم الاجتماع . ولم يرتبط الاعتقاد بصحة تلك المسلمةِ بايديولوجية معينة أو ينبثق من ثقافة اجتماعية أو نسق قيمي ثقافي بذاته . فتلك القوانين الكلية هي ما كان عبد الرحمن ابن خلدون يسعى إلى الكشف عنها عندما وضع نظريته عن دورة الحضارات . وهي أيضاً ما كان أوجست كونت يحاول التوصل إليه عند صياغته لقانون المراحل الثلاث لتطور المجتمعات البشرية ، وما كان كارل ماركس يسعى إلى تحقيقه من خلال مفهوم المادية الجدلية .

أما مصطلح المحلية فإنه يستعمل هنا للإشارة إلى وجهة النظر التي ترى أن النظريات ومناهج البحث التي طورها علم الاجتماع الغربي قد تصلح كأسس لدراسة مجتمعات أوروبا أو أمريكا الشمالية ، ولكنها عاجزة عن الإسهام في تفهم مجتمعات العالم الثالث ، وبالتالي فإنه ليس بالإمكان اللجوء إليها في مجال البحث عن حلول للمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها تلك المجتمعات ، أو الاعتماد عليها كركيزة للانطلاق نحو تحقيق التنمية الشاملة التي هي أهم مشكلة اجتماعية تسعى المجتمعات النامية إلى إيجاد حل لها . لذا فإن وجهة النظر هذه ترى أن دراسة مجتمعات العالم الثالث وتحليل مشكلاته من منطلق سوسيولوجي سليم يحققان هدف التوصل إلى حلول لها يتطلبان بالضرورة تطوير نظريات ، ونماذج ، وأطر مستمدة من الواقع الاجتماعي لتلك المجتمعات ، واتخاذها أساسا لإرساء قواعد لعلم اجتماع محلي منبثق من خصوصياتها الفريدة ، أو حتى عدة علوم اجتماعية[4] ينبثق كل منها من واقع وظروف المجتمع الذي تتناول قضاياه بالدراسة والتحليل .

لم يكن الوطن العربي ــ بطبيعة الحال ــ بمعزل عن تلك التيارات الفكرية . فقد ظهر بين مفكريه

---

(3) مصطفى ناجي « علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** : المجلد الخامس عشر . العدد الثاني ، صيف 1987 ، ص 179 .

(4) علي عبد الرزاق جلبي ، **قضايا علم الاجتماع المعاصر** ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1984 ، ص 246 .

الاجتماعيين عدة اتجاهات تعكس وجهات النظر هذه ، وتتفاعل معها ، وتساهم في تطويرها . والتوصل إلى فهم أعمق لأي مدرسة فكرية أو ظاهرة اجتماعية معاصرة ، واستشراف مستقبلها بقدر من الدقة يتطلبان ، بالضرورة ، التعرف على ظروف نشأتها في الماضي وعلى مراحل تكوينها . فحاضر أي ظاهرة ليس إلا امتدادا لماضيها ، ونتيجة لأحداثه ، ومرحلة معينة من مراحل تطورها الزمني . فالتغير المستمر هو أحد السمات الجوهرية للكون الذي نعيش فيه . لذا فإن بتر الحاضر عن جذوره التاريخية ودراسته كشيء مستقل عن أحداث الماضي قد يؤديان إلى استنتاجات خاطئة ، ليس فقط عن طبيعة ذلك الحاضر ، بل أيضا عن تطوراته المستقبلية. والإقرار بصحة المسلمة السابقة الذكر يؤدي بنا منطقيا إلى تقبل صحة الفكرة القائلة بعدم إمكانية الفصل بين العلوم الاجتماعية من جهة ، والمبادئ ، والقيم الاجتماعية التي أفرزت تلك العلوم ، والظروف الاجتماعية التي كانت سائدة وقت نشأتها من جهة أخرى . فتطور المعرفة ــ كما يوضح حيدر إبراهيم علي ــ « ليس له وجوده المستقل خارج تطور المجتمع الذي ينتج هذه المعرفة » ، وعلم الاجتماع ــ بحكم كونه فرعا من فروع تلك المعرفة ــ يتشكل « حسب تطورات المجتمع في مجال العلاقات الاجتماعية ــ الاقتصادية وإنعكاساتها »[5] لذا فإن التحليل التاريخي والإبستيمولوجي هو ــ من خلال وجهة النظر هذه ــ نقطة البداية المنطقية التي يجب أن ننطلق منها لاستشراف مستقبل علم الاجتماع ووضعه في الوطن العربي .

ثانياً ــ المسار التاريخي الإبستيمولوجي

لا شك في أن العلم ــ كما يذكر عبد الباسط عبد المعطي ــ هو « منتج اجتماعي »[6] ، وعلم الاجتماع المعاصر هو نتاج مباشر لأحداث وتطورات اجتماعية معينة حدثت في زمان معين وفي مجتمعات بذاتها . فعلم الاجتماع الحديث[7] جاء كمحصلة طبيعية للظروف الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في أواخر العصور الوسطى ، والتي تمثلت في الثورة على فساد الكنيسة وعلى سيطرة رجال الدين المسيحي على مختلف نواحي الحياة في المجتمع ، وفي محاولة تغيير النسق القيمي والبناء الاجتماعي القائم عندئذ . لذا فإن التعرض لدراسة علم الاجتماع كحقل من حقول المعرفة العلمية وتحليل جذوره الاجتماعية التاريخية ، ومسار تكوينه الإبستيمولوجي والزمني يقود الباحث إلى البدء باستعراض سريع لظروف نشأة تلك الحركة الإصلاحية ، ونهاية العصر الذي أطلق عليه اسم القرون المظلمة ، وميلاد ما يسمى بعصر التنوير الذي كان من أهم أهدافه[8] : 1 ــ الحد من نفوذ طبقة القساوسة في المجتمع ، والفصل بين دراسة الظواهر الطبيعية ودراسة الظواهر فوق الطبيعية ، 2 ــ اتخاذ المنهج العقلاني المستمد من الخبرات العملية كأساس لحل جميع مشكلات العصر ، سواء كانت تلك المشكلات اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو سياسية ، أو حتى دينية ، 3 ــ السعي إلى محاولة تحقيق الكمال الإنساني والاجتماعي ، 4 ــ الالتزام بالمبادئ الإنسانية ووضع الضمانات الاجتماعية المناسبة للحفاظ على حقوق الإنسان وضمان عدم التعدي عليها .

نجحت حركة التنوير في تحقيق بعض تلك الأهداف ، وفشلت في تحقيق البعض الآخر[9] ، فبالرغم من أن

---

(5) حيدر إبراهيم علي ، « علم الاجتماع والصراع الايديولوجي في المجتمع العربي » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الإجتماع والمشكلات العربية الراهنة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 120 .

(6) عبد الباسط عبد المعطي ، « في استشراف مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي : بيان في التمرد والالتزام » ، **المستقبل العربي** : السنة الثامنة . العدد الثاني والثمانون ، ديسمبر 1985 ، ص 21 .

(7) يستعمل مصطلح « علم الاجتماع الحديث » في بحثنا الحالي للإشارة إلى الموضوع الذي نحن بصدد تدارسه هنا ، وهو علم الاجتماع وأوضاعه الحالية ، ولمحاولة تلافي الالتباس او الخلط بينه وبين علم الاجتماع الخلدوني ، الذي تميز بمسار تكوين تاريخي وابيستيمولوجي مختلف .

(8) Robert Bierstedt, **Sociological Thought in the Eighteenth Century**» In Tom Bottomore and Robert Nisbet. Eds History of Sociological Analysis. New York : Basic Books, 1978, p 5.

(9) Peter Hamilton, Knowledge and Social Structure. London : Routledge & Kegan Paul, 1977, p 13.

مبدأ الموضوعية المرتكزة على العقلانية النقدية كان يشكل أحد الشروط الأساسية التي سعى فلاسفة عصر التنوير إلى ضمان توافرها في دراساتهم التي استهدفت السلوك الإنساني والثقافة الاجتماعية،إلا أن تلك الأبحاث والنظريات التي انبثقت منها ، لم تجئ محايدة أو خالية من الأحكام القيمية (Value Free) . فالعقلانية النقدية هي في حد ذاتها قيمة من القيم الاجتماعية . لذا فإن الإلمام بتلك القيم ، ووضعها في الإعتبار ، أمر لا غنى عنه للباحث الذي يود تقييم النتائج التي أفرزتها تلك الأبحاث والنظريات التي نبعت منها ، خصوصا أن الفلاسفة أنفسهم لم يفصلوا بين دورهم كعلماء ، ودورهم كوكلاء تغيير اجتماعي . فقد كان الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه هو الإصلاح الاجتماعي القائم على أسس من العقلانية والإنسانية، أي أن التنوير قد انبثق أساسا من صور ذهنية ومثل معينة. بل أن الأفكار السائدة بين فلاسفة عصر التنوير تشكل في حد ذاتها نظرية للإيديولوجيا ، أي نظرية في علم اجتماع المعرفة ارتكزت على نقد كل من الكنيسة والنظام الاجتماعي القائم في أوروبا في ذلك الزمان[10] .

وعلى الرغم من تعدد القيم الاجتماعية التي ارتبطت بعصر التنوير ، كانت القيم التي كان لها أكبر الأثر على تطور علم الاجتماع المنبع الرئيسي والسبب المباشر في ظهور العلم ، وهي قيم الحرية الفردية التي تؤكد حق الإنسان في اختيار عقائده ، وقيمه ، ومبادئه ، وأسلوب معيشته ، وكل ما يتعلق بحياته . وتعتبر تلك الحرية من الحقوق الطبيعية للإنسان التي لا يحق لأحد الجدال فيها أو مناقشة شرعيتها . كانت النتيجة الطبيعية لوجهة النظر هذه هي إنشاء علم جديد أطلق عليه البعض اسم « علم الحرية » ، تنحصر اهتماماته في دراسة الإنسان وخير الإنسان ، ويتخذ المنهج العلمي الأمبيريقي كأساس لأبحاثه ودراساته[11] .

لا شك في أن دراسة السلوك الإنساني لم تكن فكرة جديدة . فبالرّغم من أن علم الاجتماعي تاريخه قصير ، إلا أن ماضيه طويل[12] . فقد اهتم علم الفلسفة الأخلاقية الذي كان يشكل أحد فروع العلوم اللاهوتية منذ القرون الوسطى بدراسة الإنسان وعلاقاته الاجتماعية ، وواجباته ، والتزاماته ، وحقوقه تجاه الآخرين ، وأسس علاقة الحاكم بالمحكوم ، والقيم الاجتماعية ، ومفهوم العدالة ، ومصدر القوانين الوضعية ، وما إلى ذلك من مواضيع عنيت بدراستها العلوم الاجتماعية الجديدة التي أنشأها فلاسفة التنوير لتحل محل الفلسفة الأخلاقية (Moral Philosophy) . إلا أن أوجه التشابه بين ذلك العلم القديم والعلوم الجديدة لم تتعد التشابه في المواضيع التي اهتمت بدراستها تلك العلوم . فقد جاءت أهداف العلوم الجديدة ، ومناهجها ، ومسلماتها ، وفروضها مختلفة تماما عن العلوم القديمة . اتجهت العلوم الاجتماعية الجديدة إلى اتخاذ العقلانية الرشيدة كأسس لدراسة الإنسان وبيئته وعلاقاته الاجتماعية بهدف التعرف على ما هو قائم فعلا ، وليس بهدف التعرف على ما يجب أن يكون ، وبهدف تحقيق ما فيه الخير للإنسان بدلا من إعلاء مجد الكنيسة . ووجه فلاسفة عصر التنـوير مجهوداتهم نحو محاولة تحديد وتدارس أوجه الانتظام والاختلاف الفعلي في سلوك الإنسان بدلا من الارتكاز على الحقائق المطلقة (Revaled Truth) ، أو المعرفة المسبقة (apriori)[13] . ويرى بعض الباحثين أن إحلال مصطلح « العلوم الاجتماعية » محل مصطلح « العلوم الأخلاقية » هو أمر هام في حد ذاته ، وله دلالات لا يمكن إغفالها . فهذا التغيير هو تجسيد لتغير الهدف من دراسة الإنسان ونظمه الاجتماعية ، وتعبير عن الأهداف الجديدة التي سعى الفلاسفة إلى تحقيقها . أدى تغير الهدف من دراسة الإنسان إلى تغير منهج الدراسة أيضا، وبرزت أهمية الدراسات الاجتماعية المقارنة المرتكزة على مفهوم النسبية الثقافية الذي كانت له آثار لا يمكن إغفالها على تطور علم الاجتماع كحقل من حقول المعرفة ، منذ ذلك الوقت حتى عصرنا الحالي . ودخلت تيار الفكر الأوروبي لأول مرة فكرة مؤداها ، أن الثقافة وبناء الحضارات لا يشكلان ظواهر فريدة ،

---

(10) المصدر السابق ، ص 3 .

(11) المصدر السابق ، ص 6 .

(12) Robert Bierstedt مصدر سابق ، ص 3 .

(13) Petr Hamilton مصدر سابق ، ص 2 .

يقتصر وجودهما على المجتمعات الغربية وحدها ، وأن إتخاذ المنظور العلمي الواسع (Global View) بدلا من المنظور المحلي الضيق كأساس للأبحاث الاجتماعية هو إحدى الوسائل الأساسية التي قد تساهم في إعطاء قدر من الموضوعية للدراسات الاجتماعية وتسهم في تطور علم الاجتماع وتقدمه[14] .

كان العالم الإيطالي ڤيكو من بين أوائل الكتاب الأوروبيين الذين أدركوا أهمية الدراسة العلمية للمجتمع[15] . وعلى الرغم من أن كتابات ڤيكو لم تنتشر خارج إيطاليا إلا في العشرينات من القرن الماضي ، وأن هناك وجهة نظر بين علماء التاريخ والباحثين في حقل علم اجتماع المعرفة ترى أن فلاسفة عصر التنوير لم تتح لهم فرصة الاطلاع على تلك الكتابات ، إلا أنها تمثل آراءهم خير تمثيل مما يجعلها مناسبة للمساهمة في تعميق فهمنا لأحد الأبعاد الإبستيمولوجية الهامة في فكرهم الاجتماعي . قام ڤيكو في كتاب « العلم الجديد » الذي نشر في إيطاليا عام 1725 بتقسيم دراسة التاريخ والمجتمع إلى قسمين منفصلين . تضمن القسم الأول ــ وهو الذي أطلق عليه ڤيكو اسم التاريخ الطبيعي ــ جميع الموضوعات المتعلقة بدراسة الأحداث والتطورات الطبيعية التي قد تحدث بالمجتمع ، ولكنها تخرج عن دائرة الأمور التي بإمكان الإنسان التحكم فيها . أما القسم الثاني ــ وهو الذي أطلق عليه اسم التاريخ الإنساني ــ فقد تضمن دراسة جميع الظواهر والأحداث التي هي من صنع الإنسان ، وبإمكانه التحكم في مجاريها . كان ذلك هو التصنيف الإبستيمولوجي الذي ارتكز عليه كل من ڤيكو وفلاسفة عصر التنوير في وضع أسس الدراسات التاريخية والسوسيولوجية . أكد ڤيكو أن المنطلق الوحيد لدراسة صفات وخصائص الأشياء الطبيعية (Natural Objects)[16] طبقا لذلك التصنيف ، يكون عن طريق دراسة سماتها الخارجية . فعدم إمكانية دراسة باطنها هو من السمات المميزة لتلك الأشياء ، وذلك هو العامل المؤثر الذي يجعل الباحث مضطرا إلى أن يحصر دراسته في محاولة تحليل مظاهرها الخارجية . أما في حالة الظواهر الاجتماعية والحقائق الإنسانية فإن الأمر مختلف تماما . إذ أن بإمكان الباحث أن يدرس كلا من ظاهرها وباطنها ، مما يسمح بإمكانية التوصل إلى فهم أعمق لتلك الظواهر . لذلك فقد رأى ڤيكو أن منهج البحث الأصلح والأكثر مناسبة لدراسة تلك الظواهر وتفهمها هو منهج التحليل الداخلي (Internal Analysis) وهو منهج يتسم بنسبيته (Relativism) ، مما يتناسب مع طبيعة تلك الدراسات ، إذ أنه ينبغي على الباحث الاجتماعي أن يدرس ما أسماه ڤيكو بالعالم المدني (Civil World) أو الثقافة الاجتماعية للعصر ، والتي تشتمل على كل ما في المجتمع من أفكار ، وأفعال ، ومعتقدات دينية ، وأساطير ، ومعايير ، ونظم اجتماعية سائدة ، وكل ما أفرزه الإنسان . تلك كلها ظواهر ذات طابع ديناميكي مرن ، يتفاعل مع ظروف البيئة الاجتماعية والفيزيقية التي تتغير بصورة مستمرة . لذا فلا بد من الأخذ في الاعتبار أن الطبائع الإنسانية ليست أشياء ثابتة لا تتغير ، وأن ما يدرسه الباحث من نظم اجتماعية ، أو عادات ، أو تقاليد ، أو ممارسات وأنماط سلوكية ، أو حتى أساطير قديمة ، لا يمكن تحليلها من منظور يعتبرها أشياء أزلية ثابتة وجامدة ، أو دائمة ومستمرة[17] .

جاءت المرحلة التالية في تطور علم الاجتماع كحصاد طبيعي للتطورات التاريخية والتغيرات الاجتماعية التي صاحبت قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية عام 1789 ، واتسمت باهتزاز النظام الاجتماعي الإقطاعي الذي كان سائدا طوال فترة القرون الوسطى ، وبانتشار الاضطرابات العنيفة والثورات والحروب المتواصلة التي عمت أوروبا بأكملها واستمرت سنوات طويلة . فقد ارتبطت مبادئ النقدية العقلانية في أذهان الكثيرين بحالة عدم الاستقرار وبالاضطرابات والفوضى الاجتماعية الشائعة عندئذ ، مما ساعد على ظهور الأفكار المضادة (Antithesis) لأفكار (Thesis) عصر التنوير . وبدأ يظهر في المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت تيار فكري محافظ يؤكد أهمية إعادة الاستقرار الاجتماعي ، ويرجع أسباب الفوضى إلى انتشار مبادئ الفردية

---

(14) **المصدر السابق** ، ص 13 ــ 14 .

(15) محمد علي محمد ، **تاريخ علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، 1987 ، ص 37 .

(16) Peter Hamilton **مصدر سابق** ، ص 4 .

(17) **المصدر السابق** .

والنقدية العقلانية والأخلاقيات النفعية (Utilitarian Ethic) التي اتسم بها عصر التنوير ، وينظر إلى القرون الوسطى التي تميزت بالاستقرار الاجتماعي من خلال منظار وردي رومانسي يبرز الدور الإيجابي الذي لعبته الكنيسة في المجتمعات الأوروبية خلال تلك الحقبة التاريخية[18] . فقد كان للكنيسة دور محوري في عملية صيانة ومساندة البناء الاجتماعي القائم عندئذ والحفاظ على ترابطه ووحدته وضمان استمراريته ، وعلى تحقيق الأمن والاستقرار للجماعة انطلاقا من مبادئ تحدد المكانة الاجتماعية ، وواجبات وحقوق كل عضو في المجتمع طبقا لأسس ثابتة ، واضحة ، معروفة لجميع أعضاء المجتمع وغير قابلة للنقاش أو التغيير .

جاء التيار الفكري الجديد معاديا لمبادئ الفردية التي ارتبطت بالتيار الذي سبقه[19] ، ومرتكزا على قاعدة منهجية للبحث تنبثق من المناهج الأمبيريقية البحتة . لذا فلم تتجه اهتمامات علماء المدرسة الرومانسية نحو البحث عن حقيقة الطبيعة الفطرية للإنسان ، أو محاولة رسم لملامح صورته المجردة التي قد تعكسها حياة الإنسان البدائي في فجر التاريخ ، أو وجوده في مجتمع مثالي . بل وجه هؤلاء العلماء جهودهم البحثية نحو دراسة الإنسان وطبائعه كما تعكسها السجلات التاريخية لأعماله ومنجزاته[20] . وكان أول وأهم نقد وجهه علماء الرومانسية إلى فلاسفة عصر التنوير هو أنهم قد أهملوا الجانب العاطفي والخيالي في الطبيعة البشرية . شكل ذلك الجانب غير المادي قاعدة الانطلاق الأساسية التي قامت عليها المدرسة الرومانسية المحافظة . فقد أكد العلماء الذين شاركوا في رسم ملامح ذلك التيار الفكري ، أنه بالرغم من أن العقل يشكل أحد عناصر الطبيعة البشرية ، فإنه لا يشكل أهم عناصرها[21] . اعتبر أصحاب ذلك الاتجاه ــ بناء على افتراضهم بصحة تلك المسلمة ــ أن الحفاظ على البناء الاجتماعي أمر ضروري للغاية، لأن الإنسان حيوان اجتماعي يتحول إلى وحش لا يمكن ترويضه إذا فصل عن تراثه وعاداته وتقاليده ونسق معتقداته الدينية[22]. فتلك العناصر هي التي تشكل أسس الضبط الاجتماعي الذي يضمن التزام الفرد بأداء واجباته ، ويضمن للمجتمع الأمن والاستقرار الذي لا غنى عنهما لتقدمه .

عبر أوجست كونت عن ذلك التيار الفكري الجديد أصدق تعبير فقد « روعته الآثار الهدامة للثورة الفرنسية »[23] وعاصر سبعة أنظمة مختلفة للحكم في فرنسا وعددا كبيرا من الثورات والقلاقل مما ولد لديه قناعة بأهمية الاستقرار الاجتماعي ، وبأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الفكر الاجتماعي في المجتمع يتمثل في وضع أسس جديدة لإعادة التوازن والتماسك للنظام الاجتماعي ووضع أسس جديدة للسلوك الأخلاقي[24] ، وفي المساهمة في عملية « إعادة البناء الروحي للطبقة العاملة »[25] التي دعا إليها واعتبرها من أهم العوامل التي ستساعد على تحقيق الأمن والاستقرار . اعتبر كونت أيضا أن عملية نقد النظام الاجتماعي التي دعا إليها ومارسها فلاسفة عصر التنوير تمثل تيارا سلبيا يجب على العلوم الاجتماعية أن تخلص نفسها منه ، وأن تتحول إلى المنهج الوضعي الإيجابي (Positivism) الذي اعتبره كونت متسقا مع هدف ضمان الاستقرار والتقدم للمجتمع[26] . من أهم أسس هذا المنهج اعتبار أن البناء الاجتماعي هو واقع يجب عدم المساس به أو محاولة إحداث تغييرات في أسسه . فالنظام الاجتماعي في نظر كونت هو حقيقة يجب على الأفراد

---

(18) المصدر السابق ، ص 12 .

(19) Robert Nisbet. «Conservatism» In Tom Bottomore and Robert Nisbet. Eds. History of Sociological Analysis. New York : Basic Books, 1978, p 80.

(20) Randall Collins and Michael Makowsky. **The Discovery Of Society.** New York : Random House, 1972, p 31.

(21) Roland N. Stromberg. **European Intellectual History Since 1789.** New York : Appelton-Century-Crofts, 1968, p. 33

(22) المصدر السابق ، ص 46 .

(23) نيقولا تيماشيف ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، **نظرية علم الاجتماع** ، القاهرة : دار المعارف ، 1983 ، ص 45 .

(24) محمد علي محمد ، **مصدر سابق** ، ص 81 .

(25) سمير نعيم أحمد **النظرية في علم الاجتماع** ، القاهرة : دار المعارف ، 1985 ، ص 77 .

(26) Peter Hamilton **مصدر سابق** ، ص 13 .

أن يتقبلوها ، وأن يغيروا من أنفسهم للتلاؤم معها بدلا من محاولة إجراء تعديلات على النظام نفسه[27] . كانت الظروف الاجتماعية في ذلك الوقت مهيأة لتقبل تلك الآراء ، فانتشرت نظريات كونت بين المفكرين الاجتماعيين الأوروبيين ، واتخذ علم الاجتماع اتجاها جديدا بعد عام 1815[28] ، وترك ذلك الاتجاه بصماته واضحة على علم الاجتماع إلى عصرنا هذا ، وانعكست تلك التغيرات في أسس العلم ومسلماته وفروضه بصورة جلية لا يمكن تجاهلها على العلوم الاجتماعية والفكر السوسيولوجي في العالم العربي المعاصر .

ثالثاً ــ الوضع الراهن لعلم الاجتماع في الوطن العربي

أ ــ السمات العامة ومظاهر الأزمة :

يبدو أن هناك شعورا عاما بين السوسيولوجيين العرب بأن إنجازات علم الاجتماع في الوطن العربي قد جاءت ــ على أحسن تقدير ــ مخيبة للآمال . فحقيقة الأزمة الحالية لعلم الاجتماع هي من الأمور الذي لا جدال فيها بين ممارسي تلك المهنة[29] . وليست محاولات إعادة تقويم وضع العلم في المجتمعات العربية ، وعمليات النقد الذاتي التي قد تبدو للبعض عنيفة ، أوقاسية في بعض جوانبها ، إلا مظاهر لتلك الأزمة القائمة . فالوضع الراهن في نظر البعض هو « وضع مؤسف إلى حد كبير »[30] ، وهناك فجوة كبيرة تفصل بين الأكاديميين وبين أصحاب القرارات المتصلة بالمجهودات التنموية في المجتمع[31] . وهناك ميل من جانب الباحثين الاجتماعيين إلى « الهروب من الواقع » ، وإلى تجنب دراسة القضايا الحساسة[32] ، والظواهر الاجتماعية الهامة[33] ، و « إهمال البحث الميداني »[34] . هناك أيضا اتجاه من قبل الباحثين نحو التركيز على استعمال المناهج البحثية التي تسمح للباحث بإخفاء اتجاهاته الأيديولوجية[35] بدلا من اختيار المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث أو مع ظروفه الإمبيريقية ، أو مشكلاته التطبيقية . أما في مجال التنظير ، فإن علم الاجتماع في العالم العربي يتسم بفقر نظري[36]، أو غياب للتنظير[37]، يبرزه عدم ظهور « إسهامات نظرية يعتد بها منذ الحرب العالمية الثانية »[38] . من سمات علم الاجتماع العربي أيضا التبعية الكاملة لعلم الاجتماع الغربي[39] ، والاعتماد التام على « نظريات دخيلة ... وغير معدة لتلائم البيئة الاجتماعية المحلية »[40] .

أما الجانب الكمي لعلم الاجتماع في العالم العربي ، فإنه يبدو أكثر إشراقا في بعض جوانبه . فقد بلغ عدد

---

(27) سمير نعيم أحمد، **مصدر سابق**، ص 81.

(28) Peter Hamilton **مصدر سابق**، ص 13.

(29) علي عبد الرزاق جلبي، **قضايا علم الاجتماع المعاصر**، دار النهضة العربية: بيروت، 1984، ص 247.

(30) فوزي العربي ، « نحو علم اجتماع عربي : ندوة » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 382 .

(31) فؤدا الخوري ، « علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي : ندوة » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 205 .

(32) المصدر السابق .

(33) غالي شكري ، « من الإشكاليات المنهجية في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 91 .

(34) علي الكنز ، « المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 105 .

(35) غالي شكري ، **مصدر سابق** ، ص 92 .

(36) علي الكنز ، **مصدر سابق** ، 100 .

(37) محمد عزت حجازي ، « الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الإجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 28 .

(38) سعد الدين إبراهيم ، « علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي : ندوة » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 204 .

(39) علي الكنز ، **مصدر سابق** ، ص 99 .

(40) **المصدر السابق** ، ص 100 .

المتخصصين في علم الاجتماع بمختلف الجماعات العربية « حوالي عشرة آلاف طالب ، يتخرج منهم سنويا حوالي ألفي طالب »[41] . كما أن أعداد الحاصلين على درجة الدكتوراه في ارتفاع مستمر . تزايد أيضا عدد المراكز البحثية المتخصصة ، وأقسام علم الاجتماع بالجامعات ، والدوريات العلمية ، والأبحاث والكتب والتقارير العلمية المنشورة بشكل منتظم[42] . إلا أن الإنتاج العلمي للمتخصصين في علم الاجتماع في العالم العربي يتسم ببعض السمات السلبية ، فأكثر من ثمانين بالمائة منه موجه نحو الكتب الدراسية التي تميل إلى المبالغة في تصوير قدرات العلم ، أو إلى « الاعتماد شبه الكامل على مصادر المعرفة الأجنبية ... (أو) التعقيد اللفظي والمعنوي » ، أو تتسم « بالسطحية والتجزيئية » ، خصوصا في معالجتها للمواضيع المتصلة بالواقع الاجتماعي العربي ، الذي نادرا ما تتناوله بالبحث والدراسة[43] .

ب ــ الاتجاهات الفكرية :

يلاحظ المتتبع لأدبيات العلوم الاجتماعية اهتمام المفكرين العرب برصد التيارات الفكرية السائدة في العالم العربي المعاصر ، وتعدد الدراسات التي استهدفت مسح وتحليل تلك التيارات وتصنيفها ، فقد قسم أحمد الربعي مثلا تلك المدارس الفكرية إلى مدرستين . تضم المدرسة الأولى ــ وهي مدرسة « الهروب من التراث العلمي » ــ الكتّاب الذين ينظرون إلى الماضي من وجهة نظر تراه عبئا ثقيلا يجب التخلص منه ، ولا تجد فيه شيئا يستحق البحث أو الدراسة . أما الثانية ــ وهي مدرسة « الهروب إلى التراث العلمي » ــ فهي تنظر للماضي نظرة تقديس ، وترى فيه حلاً لجميع مشكلات الحاضر ، وإجابة على كل تساؤلاته[44] . وشخّص طيب تيزيني ثلاثة اتجاهات فكرية وهي السلفية ، والمعاصرة ، والتلفيقية[45] . وصنف حسن حنفي التيارات الفكرية في ثلاثة أقسام أيضا هي الاكتفاء الذاتي للتراث ، والاكتفاء الذاتي للتجديد ، والتوفيق بين التراث والتجديد[46] . أما تصنيف زكي نجيب محمود ، فقد جاء محتويا على أربعة اتجاهات مختلفة ، أولها هو اتجاه « القديم القديم » ، ويضم مفكرين ينظرون نظرة سلفية إلى موضوعات سلفية ، ثانيها هو اتجاه « القديم الجديد » ، ويضم مفكرين ينظرون نظرة سلفية إلى موضوعات عصرية ، ثالثها هو اتجاه « الجديد القديم » ، ويضم مفكرين ينظرون نظرة عصرية إلى موضوعات عصرية لكنها تنبثق من خلال روح سلفية ، رابعها هو اتجاه « الجديد الجديد » ويضم مفكرين ينظرون نظرة عصرية إلى موضوعات عصرية لكنهم قد قطعوا صلتهم بالسلف[47] . هناك ــ إضافة إلى الاتجاهات السابقة ــ تيار يمثله محمود أمين العالم ، ويرى عدم وجود فجوة بين التراث والتحديث ، فالفاصل بين هذين المفهومين من هذا المنظور هو فاصل وهمي لا وجود له . وحيث أن الموقف من الماضي ليس إلا موقفا من الحاضر والمستقبل ، فإن أي تساؤل عن الذات ليس إلا تساؤلا عنها بالنسبة إلى موضوع محدد . لذا فإن اتخاذ موقف محدد من ذلك الموضوع يشكل في نفس الوقت اتخاذ موقف من الذات[48] .

---

(41) سعد الدين إبراهيم ، « تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي : من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 345 .

(42) **المصدر السابق** .

(43) **المصادر السابق** ، ص 346 .

(44) أحمد الربعي ، « محاولة تفسير اجتماعي لنشأة العلم العربي ــ الإسلامي وتطوره » ، الفلسفة العربية المعاصرة : بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 191 ــ 192 .

(45) طيب تيزيني ، **من التراث إلى الثورة : حول نظرية مقترحة في التراث العربي** ، بيروت : دار ابن خلدون ، 1978 ، ج 1 ، ص 26 ــ 191 .

انظر أيضا : طيب تيزيني ، « أفكار منهجية حول المسألة التراثية » ، الفلسفة العربية المعاصرة : بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 401 ــ 411 .

(46) حسن حنفي ، **التراث والتجديد** ، بيروت : دار التنوير ، 1981 ، ص 23 .

(47) زكي نجيب محمود ، **مجتمع جديد أو الكارثة** ، دار الشروق ، 1978 ، ص 239 ــ 330 .

(48) محمود أمين العالم ، « طريق الأصالة والعصرية » ، **قضايا عربية** ، العدد الثاني ، مايو 1974 ، ص 110 .

بالرغم من إيجاز العرض السابق ، فإنه كاف لإبراز حقيقة هامة وهي أن إشكالية الأصالة والمعاصرة هي القضية المركزية بالنسبة إلى الفكر الاجتماعي العربي ، والخيط الذي يربط بين جميع تلك التصنيفات . هذا ــ بطبيعة الحال ــ ليس مدعاة للدهشة ، فـ « قضية التراث والموقف من الحضارة الغربية هي العمود الفقري لكل الاتجاهات الفكرية بما فيها أشد الاتجاهات علمانية »[49] ، وبما في ذلك اتجاها المحلية والدولية في علم الاجتماع . تعضد تلك الحقيقة وجهة النظر التي ترى إمكانية التعرض لتحليل اتجاهي المحلية والدولية في علم الاجتماع من منظور يعتبرهما انعكاسا وامتدادا لمواقف محددة من تلك الإشكالية المحورية . خاصة أن تلك الإشكالية ليست جديدة على الفكر العربي . فإن لها جذورا تاريخية عميقة تعود إلى عهد الدولة الإسلامية وحركة الترجمة التي نقلت علوم اليونان القديمة إلى اللغة العربية . فقد ظهر تيار عندئذ يدعو إلى التمييز بين « علوم العرب » و « علوم الأوائل » ، وينادي بنبذ العلوم الدخيلة[50] . كانت الحملة الفرنسية على مصر عام 1798 ، إيذانا بعودة تلك القضية التي فرضت نفسها بشكل أو بآخر على ساحة الفكر العربي ، وبصورة أكثر إلحاحا منذ ذلك الحين وحتى عصرنا الحالي . فقد كان ذلك الحدث مؤشرا لبداية فترة التصادم بين الثقافتين العربية والأوروبية التي استمرت إلى الوقت الحاضر . ومما لا شك فيه أن موقف الباحث الاجتماعي العربي من قضية التراث والمعاصرة ، يشكل نقطة البداية في تحليلاته ويؤثر بشكل مباشر على الاتجاه الذي قد تتخذه تلك التحليلات ، والنتائج التي تنبثق منها ، والمحصلة النهائية لعمليتي المفاضلة بين بديلي الدوليةُ والمحلية ، وتقييم الإمكانيات الكامنة في كل منهما للمساهمة في تطوير علم الاجتماع في العالم العربي وتقديم حلول مناسبة للمشاكل الاجتماعية المعاصرة .

ينقسم المنادون بإنشاء علم اجتماع محلي في العالم العربي إلى فريقين مختلفين . يرى الفريق الأول ــ وهو يمثل « التيار الأهم والأكثر وضوحا على الأقل بسبب مواكبته للمناخ الفكري العام »[51] ــ أن حل الأزمة الراهنة في العلم لن يتأتى إلا عن طريق رفض علم الاجتماع العالمي ، سواء كانت مصادره شرقية أم غربية ، والعودة إلى التراث الإسلامي لاتخاذه أساسا لعلم اجتماع عربي إسلامي ينبثق من خصوصيات الثقافة العربية النابعة من الشريعة الإسلامية . يضم ذلك الفريق ــ حسب تصنيف حيدر إبراهيم علي[52] ــ تياري « الإسلاميون الانتقائيون ، الإسلاميون المجددون »[53] . أما الفريق الثاني ، فبالرغم من أنه رى أن علم الاجتماع الغربي لا يتلاءم مع ظروف المجتمعات العربية ، ولا يصلح لأن يشكل القاعدة التي يمكن أن يستمد منها حلولا لمشكلاتها ، إلا أنه يؤمن بإمكانية التعامل مع علم الاجتماع العالمي ــ سواء كانت مصادره شرقية أم غربية ــ من منطلق نقدي يسمح بتقويمه على أساس مدى صلاحية أي من مفاهيمه ومناهجه ونظرياته للمجتمعات العربية وظروفها . ذلك التيار ــ طبقا للتصنيف السابق الذكر ــ هو « تيار المشروع الحضاري الجديد »[54] .

يبدو لمتتبع تلك التيارات الفكرية أن الفريق الأول قد تمكن من بلورة خصائص وسمات وأهداف علم الاجتماع المحلي الذي ينادي بإنشائه ، بشكل أكثر وضوحا من الفريق الثاني . تكمن أسباب ذلك الوضوح في أن مهمة ذلك الفريق هي في واقع الأمر أكثر سهولة ويسرا من مهمة الفريق الثاني ، مما يجعل هدف إنجازها بنجاح أقرب إلى التحقيق . فطبيعة المواضيع التي يتناولها ذلك الفريق ، إضافة إلى مناهج البحث التي يفضل اتباعها ، ترفع كثيرا من احتمالات نجاحه في تحقيق المهمة التي حددها لنفسه ، مما يساهم بدوره ، وبطريق

---

(49) حيدر إبراهيم علي ، **مصدر سابق** ، ص 119 .

(50) زكي نجيب محمود ، **الفكر العربي** ، القاهرة : دار الشروق ، 1983 ، ص 167 .

(51) حيدر إبراهيم علي ، **مصدر سابق** ، ص 135 .

(52) **المصدر السابق** ، ص 127 .

(53) لمزيد من التفصيلات انظر : **المصدر السابق** ، ص 136 ــ 134 .

(54) **المصدر السابق** ، ص 134 .

مباشر في إمكانية رفع معدل الإنتاج البحثي لديه من الناحية الكمية . مما لا شك فيه أن حصر الاهتمامات البحثية في دائرة عرض التراث الذي هو ــ من منظور تلك المدرسة الفكرية ــ قد « احتوى كافة القضايا »[55] ، واعتبار أن مغزى التطور الذي حدث في مجال أدوات البحث هو أن « أي مجموعة من الظواهر تشكل علما ... وأن كلمة علم قد أصبحت غير هامة »[56] ، ييسر مهمة الباحث ويضيف كثيرا إلى احتمالات نجاحه في تحقيق المهمة التي حددها لنفسه . لذا فمن الواضح أن ذلك الفريق قد حالفه قدر أكبر من التوفيق والنجاح في رسم ملامح علم الاجتماع المحلي الذي يرى ضرورة إنشائه . وقام بعض الكتاب مثل زكي محمد إسماعيل[57] ، وزيدان عبد الباقي[58] ، وصلاح مصطفى الفوال[59] ، ونبيل محمد توفيق السمالوطي[60] بوضع إطار للعلم المقترح وتوضيح أهدافه . من بين تلك الأهداف : « تجلية دور الدين في المجتمع » ، إبراز ما تتضمنه الشريعة من سنن وقواعد»[61] ، « إثراء البحوث الميدانية »[62] ، تأكيد مبدإ الموضوعية في البحث والدراسة[63] ، « إظهار الأسلوب العلمي »[64] ، « وصف ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون »[65] ، « التصدي للإلحاد »[66] ، وضع التصورات « لما يجب أن يكون عليه المجتمع » انبثاقا من التراث[67] ، وصف الواقع الاجتماعي بموضوعية بعيدة عن « الذاتية والعاطفية »[68] ، « البحث في نشأة وتطور الظواهر » وإجراء البحوث المقارنة و « الإفادة من الإطار النظري »[69] ، « التحرر من عبادة الأشخاص ، جريا وراء المناصب الزائلة ، التحرر من عبادة الذات والبعد عن التعالي والغرور ، التحرر من عبادة المال والبنين ، التحرر من عبادة الجنس والشهوات ، (وضع) القواعد الاجتماعية لصلة الإنسان بنفسه وبربه وبالآخرين مع تحديد حقوقه وواجباته إزاء هؤلاء جميعا »[70] ، ووضع « القواعد الاجتماعية لصلة الإنسان بالكون المادي والبيئة الاجتماعية والفزيولوجية والمورفولوجية التي يعيش فيها ،... والقواعد الاجتماعية لصلة الإنسان بعالم الغيب »[71] ، « إحياء التراث » ، الإصلاح والرد على « المفتريات والأكاذيب »[72] ، « تحديد قوانين الاجتماع »[73] .

أما الفريق الثاني فيرى أن على علم الاجتماع العربي أن يستند إلى قاعدة تتكون من عنصرين أساسيين هما[74] : 1 ــ « التحليل البنائي للمجتمع الذي يعتمد على فهم التكوينات الاقتصادية ــ الاجتماعية والوعي المرتبط بها » ، 2 ــ « خصوصية المجتمع العربي حضاريا وتاريخيا » .

---

(55) زكي محمد إسماعيل ، **نحو علم الاجتماع الإسلامي** ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجديدة ، 1981 ، ص 21 .
(56) **المصدر السابق** ، ص 51 ــ 52 .
(57) زكي محمد إسماعيل ، **مصدر سابق** .
(58) زيدان عبد الباقي ، **علم الاجتماع الإسلامي** ، القاهرة : مكتبة وهبة ، 1984 .
(59) صلاح مصطفى الفوال ، **المقدمة لعلم الاجتماع العربي والإسلامي** ، دار الفكر العربي : القاهرة ، 1982 .
(60) نبيل محمد توفيق السمالوطي ، **المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع** ، دار الشروق : جدة ، 1980 .
(61) زكي محمد إسماعيل ، **مصدر سابق** ، ص 53 ــ 66 .
(62) **المصدر السابق** .
(63) زيدان عبد الباقي ، **مصدر سابق** ، ص 10 .
(64) زكي محمد إسماعيل ، **مصدر سابق** ، ص 53 ــ 66 .
(65) زيدان عبد الباقي ، **مصدر سابق** ، ص 1 .
(66) زكي محمد إسماعيل ، **مصدر سابق** ، ص 53 ــ 66 .
(67) صلاح مصطفى الفوال ، **مصدر سابق** ، ص 8 .
(68) **زكي محمد إسماعيل ، مصدر سابق ، ص 11 ــ 12** .
(69) **المصدر السابق** ، ص 53 ــ 66 .
(70) زيدان عبد الباقي ، **مصدر سابق** ، ص 67 ــ 68 .
(71) **المصدر السابق** .
(72) زكي محمد إسماعيل ، **مصدر سابق** ، ص 8 .
(73) **المصدر السابق** ، ص 53 ــ 66 .
(74) حيدر إبراهيم علي ، **مصدر سابق** ، ص 134 .

يرفض ذلك الفريق بعض الإسهامات النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الغربي على أساس أنها « أصبحت مكرسة للوعي الزائف العلمي والاجتماعي »[75] ، لكنه يرى إمكانية الانفتاح النقدي على البعض الآخر من تلك الإسهامات ، والتعامل معها دون تبعية أو اغتراب ، بهدف تقويمها من منظور موضوعي علمي يهدف إلى تحديد مدى مناسبتها لدراسة المجتمعات العربية . يشير ذلك الاتجاه أيضا إلى أهمية عدم إهمال إسهامات العلوم الاجتماعية في المجتمعات الشرقية والعالم الثالث ، وتقويمها بناء على أسس موضوعية أيضا . وتعبر وجهة نظر يعرضها عبد الباسط عبد المعطي عن أهم ملامح علم الاجتماع العربي المقترح من منظور ذلك الفريق ، وهي : 1 ــ تكثيف الجهود « لتحديد هوية علم الاجتماع في الوطن العربي » ووضع أسس محددة للبحث العلمي ، 2 ــ محاولة التوصل إلى « رؤية مشتركة تحدد المهام وموجهات العمل » والأسس المهنية التي تنظم العلاقات بين ممارسي علم الاجتماع ، 3 ــ « التفاعل مع القوى الاجتماعية حاملة إمكانية تغيير المجتمع العربي » ، 4 ــ بحث أسس التيارات الفكرية المتعارضة ، 5 ــ التفاعل مع تيارات الفكر العالمية « خاصة الصادرة من العالم الثالث » والسعي لتطوير مناهج بحثية ونظريات بديلة ، 6 ــ تجميع ، وتصنيف ، وتدارس المجهودات والمقترحات العربية الفكرية السابقة والاستفادة منها في تطوير العلم[76] .

ج ــ الوجه الاجتماعي لتياري المحلية والدولية :

لا تمثل أزمة علم الاجتماع في العالم العربي وأطروحة الخيار بين اتجاهي المحلية والدولية مشكلة أكاديمية ، بقدر ما هي تمثل مشكلة اجتماعية تعكس الواقع الاجتماعي في المجتمعات العربية والتطورات التاريخية التي وصلت بعلم الاجتماع إلى وضعه الحالي . فعلم الاجتماع الغربي ــ كما يتضح من العرض السابق ــ قد نشأ كنتيجة مباشرة للأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك المجتمعات إبان نشأته . لكن الحال يختلف بالنسبة إلى علم الاجتماع العربي الذي لم يظهر « تلبية لحاجة اجتماعية معينة ، ولكنه كان تقليدا للنظام الأكاديمي الغربي »[77] . تلك هي حقيقة محورية ترتبت عليها آثار وعواقب بالغة الأهمية على تطور علم الاجتماع منذ مرحلة النشأة إلى الوقت الحاضر . لذا فإنه يبدو لنا أن محاولة تحليل أوضاع علم الاجتماع في العالم العربي تتطلب منا أن نضع في اعتبارنا عددا من النقاط التي نراها جوهرية للنقاش :

1 ــ الأولى : أن بروز منتج معين في مجتمع معين وزمن معين نتيجة لظروف تطلبت بروزه وساعدت على إنجاح عملية ميلاده وإخراجه للوجود بغرض تحقيق أهداف معينة والقيام بدور واضح محدد مهدت له تلك الظروف الاجتماعية التي أفرزت هذا المنتج ، يؤدي إلى رفع احتمال نجاح هذا المنتج في تحقيق النتائج المرجوة منه بشكل كبير . تلك النتائج غالبا ما تجيء مخالفة للنتائج المترتبة على نقل هذا المنتج وغرسه في بيئة اجتماعية جديدة . والتعامل مع فرع من فروع المعرفة من منظور يساويها بالمنتجات التكنولوجية التي قد تبدو ــ ما دامت متواجدة في بيئتها الأصلية ــ مبهرة ، أو ذات سمات متميزة ، أو متسمة بالكفاءة في مجال مقدرتها على المساهمة في تقديم حل لمشكلة ما ، لا بد أن يقود إلى الخروج باستنتاجات خاطئة . فإن النتائج المترتبة على نقل تلك المنتجات التكنولوجية بصورتها النهائية ، وإعادة غرسها في بيئة جديدة ، كثيرا ما تجيء مخيبة للآمال . خاصة إذا كانت عملية النقل هذه تستند إلى توقعات بتحقيق نفس النتائج المبهرة ، أو بالحصول على ثمرة بدون بذل أي مجهود . تؤكد الكثير من الشواهد أن نسبة كبيرة من عمليات النقل هذه لا ينتج عنها نمو وترعرع وازدهار المنتج المنقول بالصورة المتوقعة . عادة ما يعاني الناقل عندئذ من إحساس بخيبة الأمل قد يؤدي به إلى الخروج باستنتاجات خاطئة ، فقد يلقي باللوم على جهة التصدير التي يظن أنها أرسلت له منتجات مغشوشة ، أو على جهة الاستيراد التي قد يرى أنها إما أن تكون قد شاركت في عملية الغش

---

(75) مصطفى ناجي ، **مصدر سابق** ، ص 180 ، نقلا عن عبد الباسط عبد المعطي ، **البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية** ، دار المعارف الجامعية ، 1984 .

(76) عبد الباسط عبد المعطي ، **مصدر سابق** ، ص 34 ــ 36 .

(77) مصطفى ناجي ، **مصدر سابق** ، ص 181 .

هذه أو تسترت عليها ، أو أنها لم تحسن صيانة المنتج الأصلي والمحافظة عليه .

2 ــ الثانية : أن وضع المسؤولية كاملة عن تأخر علم الاجتماع العربي على أكتاف السوسيولوجيين العرب قد يكون فيه قدر من الظلم . ليس ثمة شك في مسؤولية الباحثين في أي فرع من فروع المعرفة عن أوضاع حقلهم العلمي ، فإن العنصر البشري ــ كما يوضح عبد الباسط عبد المعطي ــ هو « العنصر الأهم في التأثير في الواقع وتغييره »[78] ، لكن تلك المسؤولية ــ وبالذات في حالة العلوم الاجتماعية ــ تنبع من دورهم كأعضاء في المجتمع قبل أن تنبع من دورهم كباحثين اجتماعيين . فالباحث الاجتماعي العربي هو عضو في المجتمع قبل أن يكون باحثا اجتماعيا . لذا فإن تقويم أدائه لدوره كباحث لا يمكن أن ينحصر في تقويم إنتاجه العلمي فقط ، بل يجب أن يمتد ليشمل تقويم عملية التدريب التي مر بها وأهلته لأن يؤدي دور الباحث . وليس المقصود بعملية التدريب هنا مجرد تقويم مناهج الدراسة الجامعية فحسب ، فكلمة التدريب تستعمل هنا للإشارة إلى عملية التدريب الشاملة التي تبدأ منذ ميلاد الفرد وتستمر طوال حياته . لذا فإن التقويم يجب أن يمتد ليشمل التنشئة الاجتماعية للباحث والنسق القيمي الذي ارتكزت عليه ، ودور الأسرة ، والمدرسة ، وباقي المؤسسات الاجتماعية التي تساهم بشكل أو بآخر في صقل عضو المجتمع وإكسابه صفات شخصية منبثقة من خصوصيات ذلك المجتمع ، ودفعه نحو استنباط قيم اجتماعية محددة تعكس القيم السائدة فيه . فتلك كلها قنوات فرعية تصب في النهاية في مجرى واحد رئيسي ، وتكون المحصلة النهائية لها هي إنتاج باحث اجتماعي يؤدي دورا حدده له المجتمع مسبقا .

3 ــ الثالثة : أن كلا من علم الاجتماع العربي والباحث العربي قد تأثر بمعطيات الواقع الاجتماعي بعناصره التاريخية ، والمعاصرة ، والاقتصادية ، والقيمية ، والطبقية ، والتي شكلت « نوعية المنتج ومهامه وتوجهاته وانحيازاته الاجتماعية ... وفي خصائص المشتغلين به فكرا وموقفا وسلوكا »[79] . وبناء على ذلك ، فإن هناك عنصرا ثالثا لا بد من أخذه في الاعتبار عند تقويم وضع علم الاجتماع في العالم العربي . هذا العنصر هو الظروف التي يعمل في ظلها الباحث والقواعد التي تنظم عمله ويكون لها أكبر الأثر على أدائه المهني ، والتي تشمل كلا من الظروف الاجتماعية وظروف العمل نفسه .

إن وجهة النظر المعروضة هنا ترى عدم إمكانية الفصل بين دراسة الذات ودراسة الموضوع فكل منهما وجه للعملة نفسها . لذا فإنه ليس بإمكاننا التوصل إلى نتيجة محددة حول مدى أفضلية اتجاه المحلية أو اتجاه الدولية لظروف المجتمع العربي من خلال تقويم أوضاع علم الاجتماع والإنتاج العلمي للسوسيولوجيين العرب فقط ، وبدون الالتفات لمقدمي هذا الإنتاج العلمي وللمجتمع الذي تم تأهيلهم فيه للقيام بهذا الدور الاجتماعي . لذا فإن استعراض تيارات الفكر الاجتماعي الذي تناولناه في الجزء السابق من البحث ، لا يمثل إلا نقطة البداية والشق الأول لعملية التقويم هذه . والشق الثاني لتلك العملية ، وهو الأهم في نظرنا ، هو تقويم تدريب الباحث وظروف أدائه لدوره البحثي . فالشق الثاني هو الذي يمثل الأسباب الحقيقية للمشكلة التي لا يبرز الشق الأول إلا سماتها . إن تقويم الباحث من هذا المنظور إذا يقوم على ثلاثة عناصر هي : 1 ــ الأداء المهني والإنتاج البحثي العلمي ، 2 ــ عملية تدريب وتأهيل عضو المجتمع وإعداده للقيام بدور الباحث ، 3 ــ الظروف الاجتماعية والمهنية والوظيفية التي يتم في إطارها الوفاء بمتطلبات الدور البحثي .

من أبرز الدلائل على أن أزمة علم الاجتماع في العالم العربي هي مشكلة اجتماعية عامة قبل أن تكون مشكلة أكاديمية خاصة ، هو أن وجودها لا ينحصر في حقل علم الاجتماع وحده ، فهناك أزمة بين المثقفين أو في الثاقة العربية بشكل عام . وصف كمال عبد اللطيف أحد مظاهرها بكوننا « لا نزال نستهلك في المجال الثقافي أكثر مما

(78) عبد الباسط عبد المعطي ، **مصدر سابق** ، ص 21 .
(79) **المصدر السابق** .

ننتج »[80] . وصفت كتابات أخرى مظاهر تلك الأزمة بأنها عدم القدرة على العطاء الفكري الأصيل[81] ، وفقدان « الريادة العلمية » وانتشار « الأمية الثقافية »[82] ، وغياب الفكر العقلاني الديناميكي[83] ، والاغتراب الثقافي[84] . واستيراد المفاهيم الأجنبية ، ثم العجز عن استيعابها وتفهمها[85] ، والموقف « الحضاري الذي يتلخص في الخطابة والجدل ، وليس في النقاش والبرهان »[86] ، « عدم ارتباط مقرراتنا الفلسفية بروح العصر ، وعدم تعرضها لمشاكله »[87] .

جاء تعبير زكي نجيب محمود عن تلك الأزمة أشد عنفا ، فهو يرى « أننا في حياتنا الثقافية مازلنا في مرحلة السحر التي تعالج الأمور بغير أسبابها الطبيعية ، وأننا لولا علم الغرب وعلماؤه ، لتعرت حياتنا الفكرية على حقيقتها ، فإذا هي حياة لا تختلف كثيرا عن حياة الإنسان البدائي في بعض مراحلها الأولى »[88] . لا شك في أن تلك الكلمات الحادة القاسية مؤلمة لنا كمثقفين . لكن ذلك النقد الذاتي العنيف هو في حقيقة الأمر ظاهرة إيجابية ، فليس بالإمكان علاج الداء إلا بعد الاعتراف بحقيقة وجوده مهما كان ذلك مؤلما ، فـ « إن الوعي هو بداية الخلاص »[89] .

يتطلب الوعي بحقيقة المشكلة التعرف على جذورها وأسبابها إضافة إلى ملاحظة سماتها الخارجية . وهناك وجهة نظر ترى أنه من الممكن إرجاع جذور تلك المشكلة إلى قوى خارجية لا يمكن التحكم فيها . تعكس وجهة النظر هذه الاعتقاد بصحة المسلّمة القائلة بأن « العرب قومية متميزة قد اختيروا لأداء رسالة حضارية ، ولذلك فهم ضحايا لمؤامرة تاريخية تستهدف رسالتهم الحضارية والقضاء عليهم كأمة وجماعة دينية »[90] ، وبأن تلك هي أهداف ظاهرتي « الغزو الإعلامي »[91] ، والغزو الثقافي[92] ، اللتين أشارت بعض الدراسات إلى جوانبهما المختلفة . لا شك في أن هناك عوامل خارجية قد ساهمت ، بشكل أو بآخر ، في إفراز الظروف الحالية . إلا أن وجهة النظر المعروضة هنا تبرز دور العوامل الداخلية الثقافية والاجتماعية ـــ التي تنحصر اهتمامات البحث الحالي في دراستها ـــ في المسؤولية عن نشأة المشكلة .

فالقول بأن أحد مظاهر المشكلة هو عدم قدرة المثقف العربي على العطاء الفكري الأصيل وعلى الإبداع ، لا بد أن يقودنا إلى التساؤل عما إذا كانت بيئته الاجتماعية التي نشأ فيها قد أعدته ووفرت له الظروف الملائمة للقيام بتلك المهمة التي نطالبه الآن بإنجازها بقدر من النجاح ، من الواضح ، ـــ بناء على نتائج الأبحاث التي

---

(80) كمال عبد اللطيف ، « التجديد الثقافي والغزو الثقافي » ، **المستقبل العربي** : السنة العاشرة ، العدد مائة وتسعة ، مارس 1988 ، ص 8 .

(81) عبد الله عبد الدائم « أزمة الثقافة في الوطن العربي » ، **الفكر العربي** ، العدد الثالث ، أغسطس ـــ سبتمبر 1979 ، ص 4 .

(82) ناصر الدين الأسد ، « خواطر حول التراث والتعليم في الوطن العربي » ، محاضرات الموسم الثقافي ، أبو ظبي : وزارة الإعلام والثقافة ، 1976 ، ص 52 ـــ 53 .

(83) عبد الله العروي ، **ازمة المثقفين العرب : تقليدية ام تاريخية** ؟ بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1978 ، ص 151 ـــ 152 .

(84) حليم بركات ، « الاغتراب الثقافي » ، **مواقف** ، العدد الخامس 1969 ، ص 6 .

(85) هشام غصيب ، « نحن والفكر المستورد » ، الفلسفة العربية المعاصرة : بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 426 .

(86) حسن حنفي ، « موقفنا الحضاري » ، **المستقبل العربي** : السنة الثامنة ، العدد السادس والسبعون ، يونيو 1985 ، ص 67 .

(87) حسن حنفي ، « الفلسفة والتراث » ، الفلسفة العربية المعاصرة : بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 373 .

(88) زكي نجيب محمود ، تجديد الفكر العربي ، **مصدر سابق** ، ص 61 .

(89) عبد الوهاب بوحديبة ، « نحو علم اجتماع عربي : ندوة » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 382 .

(90) لمزيد من التفصيلات انظر : خلدون حسن النقيب ، « العقلية التآمرية عند العرب » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** : المجلد الثاني عشر ، العدد الرابع ، شتاء 1984 ، ص 180 .

(91) لمزيد من التفصيلات انظر : كمال عبد اللطيف ، **مصدر سابق** .

(92) لمزيد من التفصيلات انظر : حسن حنفي ، « الفلسفة والتراث » ، **مصدر سابق** .

تدارست ظاهرة الإبداع وأسبابها ، وشروط وجودها على المستوى الفردي والاجتماعي ، ودور الأسرة في غرسها ورعايتها وتنميتها ــ أن المجتمعات العربية لا توفر تلك الظروف التي يشترط وجودها لضمان انتشار تلك الظاهرة بين أبنائها . فالإبداع هو من بين الصفات التي يصعب تنميتها في ظل القيم التسلطية التي تشكل إحدى السمات الأساسية للثقافة الاجتماعية السائدة[93] ، وتؤدي إلى اعتبار صفة الطاعة من أهم وأولى الصفات التي يتحتم على الطفل العربي أن يكتسبها ، وتحتل طبقا لذلك موقعا مركزيا ومحوريا في عملية التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الطفل العربي[94] . ولا تقتصر تلك الأهمية على مرحلة التنشئة الاجتماعية الأولية التي تقوم بها الأسرة في المنزل ، بل تمتد لتشمل المراحل المتعددة للتنشئة الاجتماعية الثانوية التي تستمر بعد مرحلة الطفولة وتساهم فيها المؤسسات الاجتماعية المتعددة كالمدرسة والجامعة ومكان العمل . وبإمكاننا ، باستعراض سريع لبعض العوامل النفسية المتعلقة بالإبداع ، أن نتبين مدى الاختلاف الشديد ، والفجوة العميقة التي تفصل بين الأنماط السلوكية التي ينميها الإبداع وتلك التي تنميها الطاعة . فـ « هناك ما يشبه الإجماع على أن ثمة مصاحبات أو معاملات ارتباط أو سمات معينة في التركيبة النفسية للفرد المبدع » لخصها سعد الدين إبراهيم على النحو التالي[95] : « حب الاستطلاع ــ الدافع للإنجاز ــ الاستجابة النشطة للعناصر الجديدة أو الغريبة في البيئة ــ السعي الحثيث لتفحص البيئة للبحث عن خبرات جديدة ــ الحساسية الشديدة لالتقاط المنبهات الجديدة ــ المثابرة في فحص هذه المنبهات الجديدة من أجل مزيد من المعرفة عنها ــ النزعة إلى الاستقلال والاعتماد على الذات ــ النزعة إلى المخاطرة ــ القدرة على الانضباط الذاتي » .

يوضح الباحث نفسه أن هناك أيضا شبه إجماع بين الباحثين الذين تعرضوا لدراسة السلوك الإبداعي على أن هناك سمات نفسية تربط بينه وبين التفكير الإبداعي ، من بينها « الشعور بالاطمئنان الوجداني » ، و « احترام الذات » ، و « احترام الآخرين المهمين للفرد » ، و « توقع الآخرين المهمين لأداء أفضل من الفرد » ، و « تمتع الفرد بهامش أكبر من الحرية » ، وتعوده « على هامش أكبر من المسؤولية » ، و « تلقي الفرد لمكافأة فعالة (مادية أو رمزية) عند كل أداء أفضل » ، و « غياب العقاب المؤلم عند الفشل في أداء الأفضل » ، و « تشجيع المحاولة المتكررة إلى أن يتم الأداء الأفضل »[96] .

وبإمكاننا التعرف على مدى توافق مصاحبات الإبداع والسمات النفسية للسلوك الإبداعي مع معطيات الثقافة العربية إذا قارناها بعناصر النسق القيمي في المجتمعات العربية الذي حاولت بعض الدراسات الميدانية أن تتفحصه وتحدد ملامحه من منطلق إمبيريقي . فقد وجدت إحدى تلك الدراسات[97] مثلا أن قيمة « سعة الأفق » ــ وهي سمة تتمشى مع مصاحبات الإبداع السابقة الذكر ــ قد احتلت المركز السابع عشر في ترتيب الأفضلية بين القيم التي تشكل النسق الإيجابي لذكور عينة الدراسة ، والذي اشتمل على خمس وعشرين قيمة . وأن قيمة « الأخذ بالآراء التقدمية » في الحياة قد احتلت المركز الرابع والعشرين . وجاء ترتيب « الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية » في المركز الأخير . أما في نسق الإناث الذي تكون من أربع وعشرين قيمة ، فقد جاء ترتيب « سعة الأفق » في المركز العشرين ، و « الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية في المركز الأخير »[98] .

---

(93) عبد الله محمود سليمان ، « عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** : المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، 1984 ، ص 20 ــ 22 .

(94) **المصدر السابق** ، ص 22 ــ 24 .

(95) لمزيد من التفصيلات انظر : سعد الدين إبراهيم ، « الأسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي » ، **المستقبل العربي** : السنة الثامنة ، العدد السابع والسبعون ، يوليو 1985 ، ص 67 ــ 68 .

(96) **المصدر السابق** .

(97) صفوت فرج ، « الفروق بين الذكور والإناث في النسق القيمي » ، **المجلة الاجتماعية القومية** : المجلد السادس عشر ، العدد الأول إلى الثالث ، 1979 ، ص 220 .

(98) **المصدر السابق** ، ص 217 .

ولم تدخل ضمن النسق الإيجابي للإناث قيمة « الأخذ بالآراء التقدمية في الحياة »[99] . مع العلم بأن عينة الدراسة السابقة كانت مستمدة من طلبة وطالبات الجامعة ، الذين كان متوسط العمر بينهم 23،6 سنة للذكور ، 21،2 سنة للإناث[100] . أي أن العينة قد سحبت من فئة اجتماعية تعتبر ــ بسبب عاملي السن والتعليم ــ من أقل فئات المجتمع ، إن لم تكن أقلها على الإطلاق ، تأثرا بالقيم التقليدية ، وأكثرها مرونة وتقبلا للظروف الجديدة .

جاءت نتائج الدراسة السابقة الذكر متفقة في جوانب كثيرة مع نتائج العديد من الدراسات التي عالجت الموضوع نفسه . فقد جاء ترتيب بعض القيم التي تناولها بحث آخر[101] استهدف دراسة النسق القيمي « لدى مجموعتين من الشباب (الجامعي) تنتميان إلى مجتمعين عربيين »[102] كالتالي : المجتمع الأول : الحرية (10) ، الاستقلالية (11) ، المسؤولية (16) ، الإصلاح والتغيير (17) ، المقدرة والكفاءة (18) ، التقدمية والمستقبلية (19) ، المساواة (19 مكرر) ، العقلانية والمنطق (23) ، العمل (27) . المجتمع الثاني : الحرية (11) ، الاستقلالية (14) ، المسؤولية (13) ، الإصلاح والتغيير (17 مكرر) ، المقدرة والكفاءة (19) ، التقدمية والمستقبلية (20) ، المساواة (24) ، العقلانية والمنطق (21) ، العمل (18) . ويبدو أن التغير في النسق القيمي للشباب في كلا هذين المجتمعين قد تمثل في وضع إحدى القيم التقليدية في المركز الأخير في الترتيب . فقد احتل كل من الكرم والأمانة المركز الأخير لدى الشباب في مجتمعي الدراسة[103] .

يبدو لنا ــ بناء على النتائج السابقة ــ أن الاستنتاج الذي توصلت إليه إحدى الدراسات التي عنيت ببحث ظاهرة الإبداع في الثقافة العربية من أن « ثقافتنا المعاصرة تفتقر إلى العوامل التي تنمي الابتكار »[104] ، هو استنتاج يصف الواقع بدقة وصواب .

من الدلائل الأخرى على أن أزمة علم الاجتماع في العالم العربي هي في حقيقة الأمر مشكلة اجتماعية قبل أن تكون مشكلة أكاديمية ، انتشار أنماط فكرية وقيمية وسلوكية تتناقض مع أهداف البحث العلمي العقلاني . من أمثلة ذلك ، الازدواجية التي يعكسها وجود علماء يؤمنون بالخرافات الساذجة[105] ، أو يفضلون الشروح المبسطة أو اللاعقلانية للظواهر الطبيعية ، والأحداث الجارية ، والمنجزات العلمية . تتجلى تلك الازدواجية في المثال الذي أورده زكي نجيب محمود عن عميد كلية العلوم بإحدى الجامعات العربية الذي يرى في الهبوط على أرض القمر شططا قد يدمر الكون إذا هبط « الصاروخ على القمر بدفعة قوية ... (تؤدي إلى انحراف القمر) عن مداره فتكون الطامة على البشر »[106] . من مظاهر تلك الازدواجية أيضا قبول ثمرات العلم ثم التشكيك في قدراته[107] ، أو الاستفادة من ثمرات الدراسات الفلسفية[108] ، أو التأكيد أن الاختلافات القائمة في الأنماط السلوكية بين الذكور والإناث لا تعود إلى أسباب ثقافية مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للجنسين ، وإنما ترجع إلى أسباب بيولوجية في تكوينهما ، ثم إنكار إمكانية قيام علم اجتماع بيولوجي .

حتى إذا افترضنا أن باحثينا الاجتماعيين بإمكانهم تلافي التأثر بتلك الظروف والمعطيات خلال فترة

---

(99) **المصدر السابق** ، ص 218 .

(100) **المصدر السابق** ، ص 210 .

(101) حسن أحمد عيسى ومصري عبد الحميد حنورة ، « دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب لدى مجموعتين من طلاب الجامعة الكويتيين والمصريين » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** : المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، 1987 ، ص 179 ــ 204 .

(102) **المصدر السابق** ، ص 182 .

(103) **المصادر السابق** ، ص 188 .

(104) عبد الله محمود سليمان ، **مصدر سابق** ، ص 30 .

(105) زكي نجيب محمود ، **مصدر سابق** ، ص 59 .

(106) زكي نجيب محمود ، **ثقافتنا في مواجهة العصر** ، القاهرة : دار الشروق ، 1982 ، ص 70 ــ 71 .

(107) زكي نجيب محمود ، **هموم المثقفين** ، القاهرة : دار الشروق ، 1981 ، ص 18 .

(108) زكي نجيب محمود ، تجديد الفكر العربي ، **مصدر سابق** ، ص 166 ــ 169 .

تنشئتهم الاجتماعية الأولية أو تحجيم آثارها على أنماطهم السلوكية والعقلية بعد اكتمال نموهم ، فإن ظروف الإنتاج العلمي نفسها تشكل عقبة في طريق إنتاجهم الإبداعي . هناك مثلا دائرة « المحرمات التي وضعها الفكر العربي التقليدي »[109] ، وأضافت إليها ، ووسعت من مساحتها الظروف الاجتماعية المعاصرة . فتلك الدائرة الكبيرة تشمل العديد من الموضوعات الهامة التي من واجب الباحث الاجتماعي أن يبحثها ، إذا أراد أن يقوم بالدور الذي تمليه عليه الأخلاقيات المهنية ، وأن يخدم مجتمعه من خلال أبحاثه . وحتى في الحالات التي يحصر فيها الباحث دراسته داخل تلك الدائرة الضيقة التي تحتوي على المواضيع الواقعة خارج دائرة التابو ، فقد يتحتم عليه التأني في تحليل النتائج ، خصوصا أن التشابك الكبير بين الظواهر الاجتماعية المختلفة قد ينتج عنه أن يبدأ الباحث دراسته خارج دائرة التابو ، ثم يجد أن نتائج البحث قد أعادته إليها . عندئذ قد تصل درجة هذا التأني من قبل الباحث إلى حد مخالفة قواعد مناهج البحث العلمية ، التي تنص على ضرورة الالتزام بأكبر قدر ممكن تحقيقه من الموضوعية في جميع مراحل البحث ، وعلى الأمانة في عرض النتائج . فعلى الباحث ، في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره أن « النقد ينعت في العادة بكونه أداة هدم وتقويض »[110] ، وأن المثقفين والباحثين أنفسهم « (يمارسون) الإرهاب الفكري ضد من يخرج عن الخط العام السائد » ، فبدلا من الحوار البناء ، والنقاش العلمي الموضوعي ، وتقديم الدلائل والقرائن المؤيدة لوجهة النظر المعروضة ، قد يكون رد الفعل مجرد تشويه الأفكار أو قذف الاتهامات [111] التي قد لا تتصل بموضوع الحوار من قريب أو من بعيد. أي أنه بإمكاننا تلخيص الوضع الحالي للبحث العلمي في المجتمعات العربية بالقول بأن الباحث لديه فرصة البحث في نطاق هو ضيق أصلا ، مادام سيلتزم بالتوصل إلى نتائج محددة مسبقا . بل أن هناك وجهة نظر ترى بأن يشكل هذا المبدأ أحد الأسس التي نقيم عليها علم الاجتماع لدينا . فعلم الاجتماع ، من وجهة النظر هذه ، هو أحد العلوم التجريبية التي تقوم على اختبار الفروض « بشرط » ألا تتعارض نتائج الأبحاث[112] مع تفسيرات شخصية للناقد لمبادئ وقيم يؤمن بها الباحث نفسه .

ليس من المستغرب إذاً ، في ضوء المعطيات السابقة « أننا انشغلنا طويلا بإثبات أسبقية ابن خلدون على علماء الغرب وفلاسفته »[113] ، أو بإثبات أننا سبقنا الغرب « بكذا قرن من الزمان إلى الحرية والمساواة والعلم والعدل وغيرها من القيم الرفيعة »[114] . أو أن علم الاجتماع العربي قد تميزت بداياته بـ « اهتمام مبالغ فيه بموضوعات مثل الجريمة والانحراف والقانون »[115] . أو أن اهتمامات رواده قد انحصرت في دراسة وبحث مواضيع معينة مثل تعاطي المخدرات ، وجرائم النشل ، وسرقة المساكن ، والتهريب[116] . ليس من المستغرب أيضا أن يهتم علم الاجتماع المعاصر في العالم العربي بتدارس « ظاهرة تفشي السب » ، واستعمال الألفاظ البذيئة والمخدشة للحياء كقضية تنموية ترتبط بأهداف تطوير المجتمعات العربية وملاقاة تحديات العصر ، أو طمأنة القارئ بأن السلطة تقوم « بمعاقبة المنحرفين بالسجن والتأديب عند توفر الشهود »[117] . بل إن المستغرب حقا هو أن الباحثين العرب قد تمكنوا من التغلب على كل تلك الصعوبات ، وتخطي كل تلك العقبات ، وأمدوا المجتمعات العربية بكمية لا بأس بها من الدراسات العلمية الجيدة .

---

(109) سهيل فرح ، « الخطاب الفلسفي المعاصر في لبنان : إشكالية العقل والعلم والإيمان » ، الفلسفة العربية المعاصرة : بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 257 .

(110) كمال عبد اللطيف ، « النقد وقراءة التراث » ، **المستقبل العربي** : السنة الثامنة ، العدد السادس والثمانون ، أبريل 1986 ، ص 36 .

(111) حيدر إبراهيم علي ، **مصدر سابق** ، ص 133 .

(112) نبيل محمد توفيق السمالوطي ، **مصدر سابق** ، ص 305 ــ 306 .

(113) غالي شكري ، **مصدر سابق** ، ص 94 .

(114) زكي نجيب محمود ، تجديد الفكر العربي ، **مصدر سابق** ، ص 178 ــ 179 .

(115) حيدر إبراهيم علي ، **مصدر سابق** ، ص 131 .

(116) **المصدر السابق** .

(117) محمود الذوادي ، « التخلف الثقافي النفسي كمفهوم بحث في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث » ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 175 .

رابعاً ــ نقاط في الاعتبار

بناء على العرض السابق يتضح لنا أن محاولة التوصل إلى نتيجة محددة حول التساؤل الخاص باتجاهي المحلية والدولية ، وأيهما هو أكثر مناسبة لظروف المجتمعات العربية ، تستدعي أن نضع في اعتبارنا بعض النقاط :

1 ــ إن محاولة التوصل إلى صيغة مشتركة حول علم الاجتماع المطلوب في العالم العربي هو نقطة البداية المنطقية للخروج من أزمته . فتحديد ما إذا سيكون هذا العلم أحد العلوم الميتافيزيقية أو الأخلاقية ، التي تتركز اهتماماتها البحثية في دراسة الظواهر غير الملموسة أو تلك التي تقع خارج دائرة الموضوعات التي بإمكان الإنسان أن يتحكم في مجرياتها ، أو البحث فيما يجب أن يكون ، أم أحد العلوم الإمبيريقية التي تبحث فيما هو كائن فعلا ، أم جوهري .

2 ــ حدد فلاسفة التنوير ، إبان نشأة علم الاجتماع الغربي ، وخلال المراحل الأولى لتكوينه ، مجموعة من التساؤلات الأساسية ، ترجع جذورها إلى بدايات التفكير الاجتماعي في العصور القديمة . من أمثلة تلك التساؤلات : ما هي طبيعة الإنسان ، هل هي الخير أم الشر ، العقلانية أم اللاعقلانية ، وما هي أسس المجتمع البشري ، وما هي طبيعة البناء الاجتماعي وأهدافه ، وسماته المميزة ، وما هو دور الوفاق والصراع في المجتمع الإنساني . اتخذ هؤلاء العلماء من إجاباتهم على تلك التساؤلات قاعدة انطلقوا منها لإقامة علم الاجتماع لديهم . ويبدو لنا أن تحليل تلك الإجابات بهدف محاولة صياغة موقف مشترك منها يلاقي قبولا واسعا من السوسيولوجيين العرب ، يشكل خطوة هامة نحو إرساء أسس قوية لعلم الاجتماع في العالم العربي . خاصة أن ذلك الموقف المشترك يمكن ترجمته إلى موقف من اتجاهي المحلية والدولية ، ويساعد على بلورة الحوار حول تلك الإشكالية . على علم الاجتماع العربي إذاً أن يحدد موقفه من الثلاثة بدائل المتاحة أمامه والتي أولها : تقبل الإجابات الغربية لتلك التساؤلات المحورية . وثانيها : تقبل جزء من تلك الإجابات ورفض الجزء الآخر . وثالثها : البحث عن إجابات تتفق مع ظروف العالم العربي وخصوصياته إذا اتضح أن الإجابات التي توصل إليها فلاسفة التنوير تتعارض مع القيم العربية .

3 ــ إن رفض الحضارة الغربية ومنجزاتها المعرفية بسبب نشأتها الغربية ، فيه إغفال لكون تلك الحضارة لم تنشأ من فراغ ، ولحقيقة أنها استفادت من حضارتنا القديمة ومنجزاتها ، وأن البناء الذي أقامته ، لم يبدأ من نقطة الصفر ، بل قام على الأسس التي وضعتها حضارتنا القديمة . بناء على ذلك ، فإنه بإمكاننا أن ننظر إلى تلك الحضارة من خلال منظور لا يعتبرها غربية فقط ، بل يعتبرها تمثل حصيلة التراث الإنساني المشترك ومنجزاته منذ فجر التاريخ . خاصة أن التفاعل بين المجتمعات واستفادة كل منها من منجزات الآخر ليسا بفكرة جديدة أو غريبة . فمن أبرز الأمثلة على ذلك ، حركة الترجمة الواسعة التي قامت في الدولة الإسلامية خلال القرنين التاسع والعاشر ، والفوائد التي عادت على الدولة من التعرف على منجزات الحضارات الأخرى ، ومن إدخال « علوم جديدة عليها كل الجدة ، منقولة من اللغات الفارسية والهندية والسريانية واليونانية »[118] .

4 ــ إن الاستفادة من المنجزات المعرفية الغربية لا تشكل ظاهرة فريدة أو خاصة بعلم الاجتماع فقط . ومن الأمثلة التي تدل على ذلك « أن مختلف الاتجاهات في نقدنا العربي الحديث والمعاصر ــ عامة ــ هي أصداء لتيارات نقدية أوروبية »[119] .

5 ــ إنه بالرغم من الفوارق الثقافية والبنائية بين مجتمعات العالم أجمع ، فإن هناك حدا أدنى من القيم

---

(118) احمد الربعي ، **مصدر سابق** ، ص 200 .

(119) محمود أمين العالم ، « الجذور المعرفية والفلسفية للنقد الأدبي العربي الحديث والمعاصر » ، الفلسفة العربية المعاصرة : بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 75 .

عبر القومية وعبر الثقافة ، التي يبدو أنها تلاقي قبولا واسعا على المستوى العالمي ، وتكفي لتشكيل قاعدة فكرية مشتركة يقوم عليها علم اجتماع واحد ذو فروع متعددة . فالميثاق العالمي لحقوق الإنسان مثلا ــ والذي يحتوي كثيرا من القيم المستمدة أصلا من القيم التي شكلت القاعدة الفكرية لعصر التنوير وفلاسفته ، والتي انبثق منها علم الاجتماع الحديث ــ يشكل مجموعة من تلك القيم ، يبدو أنها تلاقي قبولا واسعا .

6 ــ إن تناول مفهوم القيم من منظور يرى أن تقسيمها إلى قيم محلية وأخرى مستوردة هو المدخل الوحيد ــ أو حتى الأساسي ــ لتناول ذلك الموضوع ، يحجب عن أنظارنا حقيقة هامة للغاية ، هي أن هناك قيما مستوردة قد غدت تلاقي قبولا واسعا ، وبدون نقاش يذكر ، من جانب المجتمعات العربية . فكل المجتمعات مثلا ، ترى أن قضية التقدم والتنمية هي القضية الأولى والأهم في عصرنا الحالي ، وأن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو هدف مصيري لا يمكن المبالغة في تأكيد أهميته . ومفهوم التقدم ــ الذي لا خلاف على أنه « من أبرز ما يمثل العصر الحديث كله »[120] ، هو مفهوم غربي يرده بعض العلماء إلى أصول جد قديمة ، وينبع من الاعتقاد بإمكانية وأهمية تراكم المعرفة والسير بخطى ثابتة وشكل مستمر نحو هدف تحقيق مستويات روحية وأخلاقية عليا[121] ويرتبط بمبادئ الحرية والمساواة والسيادة[122] .

7 ــ إن علم الاجتماع الغربي ــ بالرغم من جذوره الأوروبية ــ كان يهدف منذ نشأته إلى تحقيق مبدإ العالمية[123] ، القائمة على أساس المقارنة بين المجتمعات المختلفة[124] . فقد أكد الكثير من رواده على أهمية الدراسات المقارنة[125] ، التي أفرزت بعض النتائج الهامة[126] ، والتي اعتبرها الرواد الأوائل من أولى الوسائل التي تساهم في تطوير النظريات السوسيولوجية[127] . والطريق العلمي للتعامل مع تلك النظريات لا يكون على أساس رفضها بناء على مصادرها الغربية ، بل على أساس تقويم علمي نقدي لها يضعها تحت المجهر ويدرس مسلماتها الأساسية ، والأدلة على صحة تلك المسلمات ، ومضمونها الإيديولوجي ، و « الإجراءات العملية التي تشير إليها النظرية إذا سلمنا دون مناقشة بمسلماتها الأساسية »[128] . وبناء على ذلك ، قد يكون من الممكن التفريق بين المفاهيم العامة ذات الطابع عبر الثقافي (Universal) ، وتلك المتصلة بثقافات بذاتها (Culture Specific) والمساهمة بذلك في تطوير علم اجتماع محلي يشكل فرعا من فروع علم الاجتماع العام وأحد تخصصاته الدقيقة.

خامساً ــ خلاصة ونتائج

لم ينشأ علم الاجتماع الأوروبي نتيجة قرار إداري معين أو تنفيذا لتوجيهات بذاتها ، بل نشأ كإفراز طبيعي للمبادئ والقيم الاجتماعية التي ارتبطت بعصر التنوير في أوروبا ، وتأثر بالتطورات التاريخية لتلك المجتمعات . أي أنه نشأ بطريقة لدُنية طوعية تميزت بالانبعاث الذاتي . وكان هدفه الأساسي وضع أسس شاملة لنظام اجتماعي جديد يضمن للإنسان حياة أفضل من تلك التي كان يتمتع بها من قبل . لذا ، فإن العلوم الاجتماعية التي نشأت عندئذ لم تكن مقسمة إلى فروع مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، وعلم النفس الاجتماعي ، والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، وفلسفة التشريع[129] ، بل كانت تضم جميع تلك الفروع .

---

(120) زكي نجيب محمود ، **ثقافتنا في مواجهة العصر** ، ص 95 .

(121) Robert Nisbet. **History of the Idea of Progress.** London : Heinman, 1980, p. 5.

(122) **المصدر السابق** ، ص 171 .

(123) Robert M. Marsh. **Comparative Sociology.** New York : Harcourt Brace & World, 1967, p. VII.

(124) **المصدر السابق** ، ص 5 .

(125) **المصدر السابق** ، ص 6 .

(126) **المصدر السابق** ، ص 7 .

(127) **المصدر السابق** ، ص 376 .

(128) سمير نعيم أحمد ، **مصدر سابق** ، ص 51 ــ 72 .

(129) Robert Bierstedt **مصدر سابق** ، ص 4 .

ولم يكن عصر التنوير وليد القرن الثامن عشر وحده بل جاء كمحصلة لعمليات وتطورات تاريخية ترجع بداياتها إلى القرن السادس عشر وإلى عام 1543 بالتحديد ، وهي السنة التي نشر فيها كتاب كوبرينيكس عن النظام الفلكي[130] . فقد كان القرن الثامن عشر في نظر الفلاسفة هو المحصلة الطبيعية لتقدم الإنسان . يمثل التاريخ الإنساني ، من وجهة النظر هذه ، عملية تطور مستمرة ، قائمة على أساس نمو المعرفة وتراكمها ، والحركة المتواصلة نحو التقدم والتنوير العلمي ، الذي اعتبر فلاسفة عصر التنوير أن الخروج من العصور المظلمة ــ وهو المصطلح الذي أطلقوه على العصر الذي سبقهم ــ والوصول إلى عصر العقل والتفاؤل ، هو محصلتها الطبيعية[131] . ساد الاتجاه الرومانسي في الفترة التي تلت عصر التنوير واستند إلى أسس فلسفية تختلف تماما عن تلك التي شكلت أساس عصر التنوير . وعلى الرغم من تلك الحقيقة ، فإن ذلك الاتجاه لم يشكل حلقة منفصلة من حلقات التطور التاريخي للمجتمعات الأوروبية ، فقد كان التيار المحافظ ــ تماما كالتيار الذي سبقه ــ استمرارا لعملية التفاعل مع الظروف الاجتماعية السائدة والتجاوب مع متطلبات العصر . عبر كونت عن تلك الحقيقة باتخاذه لكلمتي الاستقرار والتقدم (Order and Progress)[132] كشعار له .

أما علم الاجتماع العربي ، فقد جاءت نشأته في ظل ظروف اجتماعية مخالفة تماما لتلك الظروف التي صاحبت نشأة علم الاجتماع الغربي . فهو لم ينشأ عفوا ، أو من تلقاء نفسه ، أو استجابة لظروف اجتماعية فرضت الحاجة إليه وحتمت ظهوره ، إنما ظهر حقل المعرفة هذا لدينا ، كنتيجة لعملية إعادة تنظيم وتغيير كانت قد شكلت جزءاً من خطة تهدف إلى تطوير النظم التعليمية لضمان ملاءمتها للوفاء بمتطلبات الظروف الاجتماعية السائدة عندئذ . اقتضت تلك الخطة نقل بعض النظم التعليمية الأوروبية إلى المجتمعات العربية وإحلالها محل النظم التقليدية التي كانت قائمة في ذلك الوقت . وجاء علم الاجتماع إلينا كجزء من تلك النظم المنقولة ، وفي عصر كان الهدف الأساسي ــ إن لم يكن الوحيد ــ للنظام التعليمي هو إعداد جيل من الموظفين والكتبة تكون لديه المهارات اللازمة للقيام بالمهام الإدارية التي يوكلها إليهم المجتمع . كان العامل الآخر الذي أدى دورا هاما في تطور علم الاجتماع في الوطن العربي هو أن الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات العربية ــ سواء في زمن النقل أو في الوقت الحاضر ــ تختلف تماما عن مثيلاتها في المجتمعات الأوروبية .

لذا ، فإنه من الطبيعي أن يكون المسار الذي اتخذه علم الاجتماع في الوطن العربي قد جاء مغايرا لمساره في المجتمعات الأوروبية . من الطبيعي أيضا ــ بناء على العرض السابق ــ أن تكون « أزمة » علم الاجتماع في العالم العربي مشكلة اجتماعية قبل أن تكون مشكلة تخصصية أكاديمية ، وأن التعامل معها كمشكلة تخصصية بحتة ، لا تخص إلا فرعا من فروع الدراسة والمعرفة ، لن يساعدنا كثيرا في تحقيق هدف التوصل إلى حل حقيقي لها .

من الطبيعي أيضا أن يكون النموذج السوسيولوجي الذي نبحث عنه ، منبثقا من تراثنا . والأصالة لا تعني بالضرورة تفادي الانفتاح على العالم الخارجي وعلى منجزات الثقافات الأخرى . وبناء على ذلك ، فإن خيار الدولية لعلم الاجتماع في الوطن العربي يبدو أكثر صلاحية وجدوى ــ خاصة في المدى الطويل ــ بالرغم من المخاطر التي قد ترتبط باتباعه ، والتحدي الذي يواجه علم الاجتماع في الوطن العربي ، هو مدى قدرته على التعامل مع مفاهيم العلم ــ سواء كانت محلية أو مستوردة ــ بأسلوب مستمد من التحليل العلمي النقدي العقلاني البعيد عن العاطفية ، وإدراك أن مميزات الانغلاق الفكري عن العالم الخارجي المعاصر والتي تتمثل في الخروج عن دائرة المنافسة الثقافية التي تعكس التحدي الفكري المتواصل ، ليست ميزة على الإطلاق .

---

(130) المصدر السابق ، ص 5 .

(131) Randall Collins and Michael Makowsky مصدر سابق ، ص 21 .

(132) المصدر السابق ، ص 31 .